محور الدراسات الاقتصادية

حولية المنتدى

مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

ظاهرة غسيل الاموال في العراق (الاسباب وسبل المعالجة)

The Phenomenon of Money Laundering in Iraq (Causes and Solutions)

م.م. علي فاضل محمد
جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

M.M. Ali Fadhil Mohammed
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies
Ali.f@sic.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الإستلام: 2025/12/23 تاريخ القبول: 2026/1/22 تاريخ النشر: 2026/6/1

Recevied: 23 / 12 / 2025 Accepted: 22 / 1 / 2026 Published: 1 / 6 / 2026

المستخلص

اجمع الاقتصاديون حول العالم على اعتبار ظاهرة غسيل الاموال جريمة تمس امن الدولة القومي , وذلك من خلال اثارها السلبية التي تتركها على القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية , إذ ترتكز هذه الجريمة على استحصال الاموال عن طريق مجموعة من الانشطة غير القانونية كتجارة المخدرات والرشوة واستغلال المناصب الادارية لمنافع شخصية وعمليات الخطف وتهريب الاثار وغيرها من الانشطة الاخرى , اذ يتم تهريب هذه الاموال المستحصلة بصورة غير شرعية الى الخارج للقيام بعمليات غسلها لإضفاء الشرعية عليها , وذلك من خلال ايداعها في المصارف الاجنبية في حسابات وهمية غير معروفة ومن ثم تحويلها الى اصول عينية كعقارات او مقتنيات ثمينة , ومن

ثـم اعـادة ضخهـا محليـاً عـلى انهـا امـوال مشروعـة , فضـلاً عـن ذلـك فهنالـك العديد مـن الاجـراءات الاخرى التـي تسـهم في الحـد مـن جريمـة غسـيل الامـوال منهـا السـعي وراء تخلـص العـراق مـن مخلفـات الاحتلال عـبر التخلـص مـن الفئـات الطفيليـة الداخلـة عـلى الاقتصـاد العراقـي وذلك مـن خـلال وضـع الشـخص المناسـب في المـكان المناسـب , بالاضافـة الى ذلـك ضرورة ابعـاد السياسـيين في الدخـول في تجـارة ماليـة خـارج حـدود وظائفهـم , ولا يعتـبر هـذا الموضـوع تقييـداً لحرية العمـل , فهنالـك العديـد مـن الـدول الديمقراطيـة المتبعـة لهـذا النظـام , فضـلاً عـن ذلـك ضرورة التخلـص مـن البيروقراطيـة في المعامـلات وذلـك لتحقيـق شـفافية الموظـف وقطـع الطريـق امـام الرشـاوى مـن التغلغـل في دوائـر الدولـة , بالاضافـة الى ذلـك ضرورة العمـل عـلى تعزيـز التنشـئة الاجتماعيـة المضـادة لجريمـة غسـيل الامـوال في جميـع مراحـل التنشـئة الاجتماعيـة وادواتهـا

Abstract

Economists around the world have unanimously agreed that the phenomenon of money laundering is a crime that affects the national security of the state, through its negative effects on the political, economic and social sectors, as this crime is based on obtaining money through a group of illegal activities such as drug trafficking, bribery, and exploiting administrative positions for personal benefits. Kidnappings, antiquities smuggling, and other activities, as this illegally obtained money is smuggled abroad to carry out laundering operations to give it legitimacy, by depositing it in foreign banks in unknown fictitious accounts and then converting it into in-kind assets such as real estate or valuable collectibles. And then re-inject it locally as legitimate money In addition, there are many other measures that contribute to reducing the crime of money laundering, including Iraq's efforts to rid itself of the remnants of occupation by eliminating the parasitic groups that infiltrate the Iraqi economy, which can be done by placing the right person in the right position. Furthermore, it is necessary to prevent politicians from engaging in financial trade outside the scope of their roles. This issue is not considered a restriction on freedom of work, as many democratic countries follow this system. Additionally, it is necessary to eliminate bureaucracy in transactions in order to achieve employee transparency and prevent

bribery from penetrating state institutions. Moreover, there is a need to strengthen social upbringing that counters money laundering at all stages and through all means of socialization.

المقدمة

حظيت ظاهرة غسيل الاموال بأهمية كبيرة من قبل اغلب المهتمين بالشؤون الاقتصادية والسياسية والمجتمعية وعلى كافة المستويات العالمية والاقليمية والمحلية , ويأتي هذا الاهتمام من خطورة الاثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة على المجتمع من جهة , والنظام الاقتصادي من جهة اخرى .

وتعد عملية غسيل الاموال من اخطر الجرائم التي يمارسها الاشخاص او المؤسسات كتجارة المخدرات وعمليات الاختلاس والابتزاز والرشوة فضلاً عن تجارة السلاح , اضافة الى النشاطات غير القانونية الاخرى , إذ يقوم هؤلاء الاشخاص او المؤسسات الذين يمارسون النشاطات انفة الذكر بمحاولة اضفاء طابع الشرعية على الاموال المستحصلة من تلك النشاطات غير القانونية من خلال عمليات غسيل الاموال .

واضحت نشاطات غسيل الاموال في العصر الحديث تتسع بشكل ملحوظ وخصوصاً في بلدان العالم الثالث , ويعود السبب في ذلك الى التطورات التقنية والتكنلوجيا التي انتشرت بشكل كبير في النظام المالي في العالم من جهة , وتزايد النشاطات الاجرامية والنشاطات غير الاخلاقية وغياب الشفافية من جهة اخرى , ولذلك عملت اغلب البلدان جاهدة لمحاولة الحد من هذه الظاهرة من خلال تفعيل وتشريع القوانين الدولية والمحلية , ويعد العراق احد الدول التي تعتبر ظاهرة غسيل الاموال من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العراقي وفق القانون رقم (٣٩) لعام (٢٠١٥) والخاص بمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب , لذلك من الضروري البحث في اهم الاسباب التي ادت الى اتساع ظاهرة غسيل الاموال في العراق فضلاً عن ما سبق يشير البحث الى بيان ما هي أصول ظاهرة غسيل الأموال وهل هي ظاهرة جاءت بمجيْ الاحتلال ام قبل ذلك , هل وضعت الحكومات المتعاقبة حدا لذلك ام لا , وما هو مستقبل هذه الظاهرة في العراق .

هدف البحث

تكمن اهداف البحث الى القاء نظرة الى بيان ماهية ظاهرة غسيل الاموال وما هي علاقتها بالتحول الديمقراطي في العراق , اضافة الى اهم آثار هذه الظاهرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية , فضلاً عن اهم المعوقات الى تعرقل جهود السلطات لمكافحة هذه الزاهرة مع تسليط الضوء على اهم مقومات مكافحة هذه الظاهرة .

مشكلة البحث

على الرغم من الجهود المتواصلة لتعزيز النظام المالي، تظل ظاهرة غسيل الأموال في العراق موضوعًا قائمًا يستنزف الموارد الاقتصادية ويُعقِّد نظم الرقابة المالية تنبع المشكلة من وجود بيئة مالية متغيرة، وتعقيد المعاملات الاقتصادية، وتحديات في تنسيق وتطبيق آليات الرقابة، مما يتطلب فهمًا دقيقًا للأسباب الداخلية والخارجية المؤدية إلى هذه الظاهرة، ووضع سبل معالجة علمية فعّالة.

فرضية البحث

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كما يلي:

تفترض الدراسة أن ضعف تكامل أدوات الرقابة المالية، وغياب نظم تقييم المخاطر المالية المتقدمة، وقلة الاستعانة بالتقنيات الحديثة في تحليل البيانات المالية، تعد من العوامل الرئيسة المؤثرة في انتشار ممارسة غسيل الأموال، وأن تحسين هذه العناصر من شأنه أن يقلِّل من حدة الظاهرة ويعزز فعالية المعالجات المقترحة.

هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة وكالاتي :

المبحث الاول : مفهوم ظاهرة غسيل الاموال

المطلب الاول : تعريف ظاهرة غسيل الاموال

المطلب الثاني : مصادر واساليب غسيل الاموال

المبحث الثاني : تطور ظاهرة غسيل الاموال في العراق وعلاقتها بالتحول السياسي

المطلب الاول : اسباب تطور ظاهرة غسيل الاموال في العراق

المطلب الثاني : آثار ظاهرة غسيل الاموال في العراق

المبحث الثالث : مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق

المطلب الاول : معوقات مكافحة

غسيل الاموال في العراق

المطلب الثاني : مقومات مكافحة غسيل الاموال في العراق

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي لبيان طبيعة ظاهرة غسيل الأموال في العراق وعواملها وسبل معالجتها، فضلاً عن المنهج التاريخي لبيان نشأت هذه الظاهرة والمنهج القانوني لتوضح اهم القوانين والإجراءات التي تحد من هذه الظاهرة .

أهمية البحث

يكمن أهمية هذا البحث في:

١) تقديم فهم علمي محايد لظاهرة غسيل الأموال في بيئة اقتصادية معقدة.

٢) إثراء المكتبة الأكاديمية بدراسة تحليلية تعتمد على معايير علمية محضة.

٣) تحديد عوامل يمكن معالجتها عبر نظم وتقنيات رقابية متقدمة.

٤) تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق في دراسات لاحقة.

الدراسات السابقة

- آثار ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها (دراسة تطبيقية)

سلمى غازي، آثار ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها (دراسة تطبيقية)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٥٥، ٢٠١٨.

- تشخيص ظاهرة غسيل الأموال في العراق (دراسة تحليلية لسنتين ٢٠١٧ و٢٠١٨)

ثائر خلف خشان، تشخيص ظاهرة غسيل الأموال في العراق دراسة تحليلية لسنتين (٢٠١٧ و٢٠١٨)، منشور بجامعة البصرة، ٢٠٢١.

-دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال والجهود المبذولة لمكافحتها في الجزائر

محمد رضا توهامي، دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال والجهود المبذولة لمكافحتها في الجزائر، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨.

-ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي

عزت بركات عبد الله، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠٠٦.

-مدى إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية للإفصاح المحاسبي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال أبوبكر غلاء محمد غلاء، مدى إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية للإفصاح المحاسبي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠١٨. esj.v1i2,2080/10,37375:DOI

-غسيل الأموال : آثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دولياً وعربياً زياد علي عربية، غسيل الأموال: آثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دولياً وعربياً، دراسات استراتيجية، جامعة دمشق – مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية .

المبحث الاول (مفهوم ظاهرة غسيل الاموال)

يعد موضوع غسيل الاموال من ابرز الظواهر العالمية التي باتت تهدد الاقتصاد العالمي , وذلك باعتبارها احدى الجرائم التي تترك اثاراً سلبية من النوع الذي يصعب التغلب عليه , لذلك سندرس في هذا المبحث عن ماهية ظاهرة غسيل الاموال فضلاً عن مصادرها واساليبها ومراحلها , وذلك في مطلبين

المطلب الاول : تعريف ظاهرة غسيل الاموال

اضحت ظاهرة غسيل الاموال من الظواهر التي نالت اهتمام الباحثين , والتي عملت على خلق الحافز لخلق التعريف الشامل لهذه الظاهرة , ولكن لغاية الان لم يحصل الباحثين على مرادهم بسبب تعدد مصادر وخصائص وطرق ممارسة هذه الظاهرة من جهة , وتباين الزوايا الفكرية للباحثين من جهة اخرى .

اولاً : تعريف غسيل الاموال

-فهناك من الباحثين من عرف ظاهرة غسيل الاموال على انها « مجموعة العمليات المتداخلة التي تهدف الى اخفاء او تمويه طبيعة الاموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة , واظهارها في صورة اصول مكتسبة من مصدر مشروع .[1]

-وهنالك من الباحثين من ينظر الى ظاهرة غسيل الاموال بالمفهوم الضيق من خلال ربطها بظاهرة المخدرات ويعرفها على انها « اخفاء مصادر الاموال القذرة الناتجة عن تجارة المخدرات ووضعها في مجال التجارة والاستثمار « , اما اصحاب المفهوم الواسع فينظرون الى هذه

الظاهـرة عـلى انهـا « مجموعـة مـن العمليـات الماليـة التـي تهـدف الى اخفـاء صـورة الامـوال غـير المشروعـة ووضـع صـورة الامـوال عـلى انهـا مكتسـبة مـن مصـدر مـا غـير المسـاهم في توظيـف او تحويـل العائـدات الى جنايـة او جنحـة . [٢]

-فضـلاً عـن ذلـك فقـد عـرف برنامـج الامـم المتحـدة لمكافحـة المخـدرات ظاهـرة غسـيل الامـوال عـلى انهـا « العمليـة التـي يلجـأ اليهـا تجـار المخـدرات لاخفـاء المصـدر غـير المـشروع لتجارتهـم , ليجعلـه يبـدو وكأنـه تحقـق مـن مصـدر مـشروع « , وهـذا مـا يعنـي حسـب برنامـج الامـم المتحـدة التـصرف في الدخـل غـير الشرعـي بطريقـة تخفـي مصدرهـا الحقيقـي . [٣]

-امـا المـشرع العراقـي فقـد عـرف ظاهـرة غسـيل الامـوال بانهـا « كل مـن يحـاول ان يديـر تعامـل مـالي يوظـف عائـدات بطريقـة مـا لنشـاط غـير قانـوني او كل مـن ينقـل او يرسـل وسـيلة نقديـة او مبالـغ تمثـل عائـدات بطريقـة مـا لنشـاط غـير قانـوني « . [٤]

-امـا التعريـف الـذي نجـد فيـه تقـارب لوجهـات النظـر فقـد عـرف مجموعـة مـن الباحثـين ظاهـرة غسـيل الامـوال عـلى انهـا « العمليـات التـي يحـاول مـن خلالهـا مرتكبـوا الجرائـم المختلفـة اللجـوء الى اخفـاء مصـادر اموالهـم الصـادرة مـن طـرق غـير قانونيـة بطريقـة يصعـب معرفـة فيـما اذا كانـت هـذه الامـوال صـادرة مـن اعـمال تجاريـة قانونيـة ام لا . [٥]

<u>ثانيـاً : النشـأة التاريخيـة لظاهـرة غسـيل الامـوال</u>

تعـود الجـذور التاريخيـة لجريمة غسـل الامـوال الى الاف السـنين في العديـد مـن الامبراطوريـات والممالـك , إذ لجـأ التجـار في عهـد الامبراطوريـة الصينيـة الى القيـام بعمليـات غسـيل الامـوال مـن خـلال زج اموالهـم في الاسـتثمارات خـارج حـدود الامبراطوريـة خوفـاً مـن مصادرتهـا مـن قبـل الحـكام , امـا في العصـور الوسـطى فقـد لجـأ المرابـون الى القيـام بعمليـات غسـيل الامـوال بسـبب تحريـم الربـا مـن قبـل الكنيسـة الكاثوليكيـة .[٦]

امـا نشـأة الاسـم فتعـود الى اول مـن اطلـق هـذا الاسـم هـم المافيـا , حيـث كانـوا اعضـاء تلـك المافيـا يمتلكـون امـوال طائلـة نتيجـة ممارسـتهم تجـارة (المخـدرات والقتـل والسرقـة) ونظـراً لصعوبـة ايـداع تلـك الامـوال في المصـارف بصـورة مبـاشرة , فقامـوا

بانشاء شركات واجهة لسهولة التعامل مع المصارف من خلال هذه الشركات , ولم تقتصر هذه العمليات في الولايات المتحدة الامريكية , فبعد الحرب العالمية الثانية قامت المصارف السويسرية بعمليات غسيل الاموال لصالح المانيا , وبناءً على ذلك فإن ظاهرة غسيل الاموال هي ظاهرة قديمة من حيث المبدأ الى ان التطور الحديث الذي اصبح عليها هو تطور من حيث طرق الممارسة ومراحل تطورها فضلاً عن مصادرها , وهذا ما سيقودنا الى البحث في اهم مصادر واساليب ومراحل هذه الظاهرة .[٧]

المطلب الثاني (مصادر واساليب غسيل الاموال)

بعدما تطرقنا الى اهم تعريفات ظاهرة غسيل الاموال لابد من البحث في اهم مصادر الاموال المراد اضفاء طابع الشرعية عليها , وذلك للوصول الى اهم الاساليب والخطوات المتبعة لمحاولة الحصول على الوجه الشرعي لهذه الاموال وذلك مروراً بالمراحل والمستويات الخاصة بذلك .

اولاً : مصادر غسيل الاموال

١) **تجارة المخدرات** : وتعد من اكثر مصادر غسيل الاموال انتشاراً , وذلك لانتشار هذه الظاهرة على افق واسع من جهة , ولكمية الاموال الطائلة الناتجة عن العمل بهذه الظاهرة الممنوعة من جهة اخرى , حيث حددت الاحصائيات العالمية بإن كمية الاموال الناتجة عن تجارة المخدرات بلغت (٧٠٠) مليار دولار سنوياً , اي ما يعادل (٣-٥ ٪) من الدخل القومي العالمي . [٨]

٢)**التهرب الضريبي** : ويعد التهرب الضريبي من ابرز مصادر ظاهرة غسيل الاموال , والتي تنتج تراكم المدخرات الطائلة التي قد تكون في مرمى عمليات غسيل الاموال للحصول على الوجه الشرعي لها . [٩]

٣) **الاتجار غير المشروع بالسلاح** , وتعتبر هذه الجريمة مصدراً من مصادر الاموال التي تجرى عليها عمليات غسيل الاموال , حيث حددت الاحصائيات مبلغ قدره (٥٠٠) مليون دولار سنوياً ناتجة عن عمليات الاتجار غير المشروع بالاسلحة والاعتدة وبمختلف انواعها . [١٠]

٤) **الرشاوى واستغلال النفوذ** : وتعد الرشاوى واستغلال النفوذ من اخطر مصادر غسيل الاموال , وتتمثل

بالفساد المالي والاداري والاخلاقي والثراء الحاصل من الوظائف العامة , فضلاً عن استخدام المناصب العامة لاغراض شخصية , ويلاحظ انتشار هذه الظاهرة في دول العالم الثالث , مما يجعل مسئولي هذه الدول يبحثون عن الدول التي تحمي السر المصرفي . [١١]

٥) **مصادر اخرى** : وتشمل الغش والتزييف في السلع الممنوعة , وتحويل الاموال للمجموعات الارهابية , وكذلك الاموال المستحصلة عن طريق سرقة حقوق النشر والطبع , فضلاً عن الاموال المستحصلة عن طريق عمليات الاتجار بالاعضاء البشرية والاطفال وتهريب الاثار والنفط ومشتقاته . [١٢]

ثانياً : اساليب غسيل الاموال

اتضح مما سبق ان ظاهرة غسيل الاموال تُمارس من قبل مجموعة من الاشخاص او المؤسسات بواسطة اليات ووسائل متنوعة , وتقسم هذه الوسائل الى :

١) **الوسائل المصرفية : وتشمل**

أ) **الوسائل المصرفية** : وذلك من خلال ايداع الاموال غير المشروعة في حسابات مختلفة وفي بلدان مختلفة لتصبح بعد ذلك اموال مشروعة عند تحويلها الى البلد المراد الاستثمار به , وهو في الغالب الوطن الام للمودعين . [١٣]

ب) **البطاقات الذكية** : وهي بطاقات الكترونية ذكية يتم من خلالها اضافة القيمة النقدية على البطاقات الالكترونية , ويمكن استخدامها في العديد من العمليات التجارية , إذ يلجأ العديد من القائمين على عملية غسيل الاموال الى هذه البطاقات لاضفاء الشرعية على الاموال من خلال ايداع الاموال غير المشروعة في هذه البطاقات وامكانية السفر بها خارج حدود البلاد ومن ثم القيام بعمليات فتح حسابات خارج البلاد وايداع الاموال بها من خلال البطاقات الالكترونية لتصبح شرعية بعد ذلك . [١٤]

٢) **الوسائل غير المصرفية** : ومنها

أ) **مكاتب ومؤسسات الصرافة** : وهي طريقة اخرى يلجأ اليها المجرمين لغسيل اموالهم عند اثارة الشكوك لدى المصارف بحجم الاموال المودعة من قبل الاشخاص , فيلجأ المجرمون الى تأسيس مكاتب للصرافة ليتم التعامل مع المصارف لايداع الاموال بصورة شرعية وخالية من الشكوك . [١٥]

ب) **شراء السلع النفيسة** : إذ يقوم القائمين على غسيل الاموال بهذه الطريقة لاضفاء صورة الشرعية على اموالهم من خلال شراء السلع النفيسة كالاحجار الكريمة والتحف ولوحات الفنانين الثمينة ومن ثم القيام بعد فترة ببيعها والحصول على الصكوك المصرفية واستخدامها في العديد من عمليات التحويل بحيث يصعب التعرف على مصدرها الحقيقي . (١٦)

٣) **شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) : ومنها**

أ)**العملة الالكترونية (الرقمية) :** ويعد هذا النوع من اساليب ممارسة عمليات غسيل الاموال الحديثة والمقترن بالعولمة الالكترونية , إذ اوضح خبراء الاقتصاد في المؤتمر الذي عقد في الولايات المتحدة الامريكية وتحت اشراف جهاز الانتربول ان مرتكبي جرائم غسيل الاموال بدئوا يستخدمون شبكة المعلومات العالمية في تحقيق اطماعهم لرفد اموالهم بالشرعية . (١٧)

ويمارس القائمين على غسيل الاموال في هذه الطريقة من خلال ارسال واستلام الاموال عبر الحدود وعبر شبكة الانترنت بواسطة شرائح الكترونية ودون الحاجة لملئ الاستمارات الخاصة بالاستعلامات المصرفية مما يجعل عملية غسيل الاموال سهلة للغاية ومتميزة بالسرعة والسرية . (١٨)

ب)**بنوك الانترنت** : وتشبه هذه الطريقة سابقتها الى حداً ما , إذ يمارس القائمين على غسيل الاموال في المصارف والبنوك عبر نظام الكتروني يتيح لهم التصرف في ودائعهم بطريقة الكترونية من خلال الموقع الالكتروني للمصرف او البنك , ليم من خلاله ارسال الاموال خارج الحدود الجغرافية لاستخدامها في المشاريع المختلفة , وذلك لإضفاء طابع الشرعية على تلك الاموال . (١٩)

ج)

ثالثاً : مراحل غسيل الاموال

تمر عملية غسيل الاموال بثلاثة مراحل وكالاتي : (٢٠)

١)**مرحلة الايداع** : وتعد هذه المرحلة من اهم مراحل عملية غسيل الاموال , اذ يتم فيها التخلص من السيولة النقدية الناتجة عن الاعمال غير المشروعة في المؤسسات المالية والمصارف , وتأتي اهمية هذه المرحلة كونها تمثل نقطة تحول بين

شرعية الاموال من عدمها .

٢)**مرحلة التعتيم** : وتمثل هذه المرحلة اصعب مراحل عملية غسيل الاموال , وذلك بسبب هدفها الذي يسعى فصل العلاقة بين الاموال ومصادرها الحقيقية الاجرامية , وذلك من خلال طمس هوية تلك الاموال من خلال العمليات المصرفية وزج الاموال في المشروعات المتعددة .

٣)**مرحلة الدمج** : وهي المرحلة الثالثة والاخيرة من مراحل عمليات غسيل الاموال , والتي تسعى الى استيعاب الاموال الناتجة عن المشاريع غير القانونية في المشروعات التجارية ودمجها بطريقة يصعب فصلها او معرفة مصدرها الاصلي , وبذلك يتحقق الهدف المنشود للظاهرة .

المبحث الثاني : تطور ظاهرة غسيل الاموال في العراق وعلاقتها بالتحول السياسي

تعد جريمة غسيل الاموال من الجرائم المستحدثة في العراق , الا ان هذا الامر لا ينكر وجودها منذ القدم , الا ان هذة الظاهرة تعرضت الى تطور من حيث مصادرها واساليب العمل بها بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ , وخاصة عندما ادرج العراق ضمن اللائحة الاوربية للدول التي ينتشر فيها ظاهرة غسيل الاموال , لذلك سنقدم في هذا المبحث على دراسة اسباب تطور هذه الظاهرة في العراق فضلاً عن اثارها في السلطة والمجتمع وذلك في مطلبين وكالاتي :

المطلب الاول : اسباب تطور ظاهرة غسيل الاموال في العراق

يمكن القول ان ظاهرة غسيل الاموال كانت حاضرة قبل عام ٢٠٠٣ على الرغم من عدم وجود احصائيات حول ذلك , الا ان الشواهد على ذلك كثيرة , ففي فترة الثمانينات من القرن الماضي ظهرت شركات تقوم ببيع السيارات بنظام الآجل وبسعر يفوق سعر السوق وكان ضحية هذه الشركات مئات المواطنين , إذ شخص المختصين ان هذه الشركات كانت واجهة لعمليات غسيل الاموال . [٢١]

اما في فترة التسعينات من القرن ذاتة فقد تطور نظام غسيل الاموال الى شركات استثمارية وهمية كامثال شركة سامكو التي كانت تتسلم النقود من المواطنين مقابل ارباح شهرية تصل الى ٢٠٪ , هذا فضلاً

عن ما يسمى بالسوق السوداء التي ضهرت في الفترة ذاتها والتي كانت تعمل في تهريب النفط ومشتقاتة لتوفير السلع والبضائع بعد ضعف القطاعات الانتاجية بسبب الانهيار الاقتصادي للبلد . [٢٢]

اما بعد (٢٠٠٣) ونتيجة الاحتلال الامريكي للعراق والتحول السياسي في العراق وعدم الاستقرار تطورت عمليات غسيل الاموال في العراق مما جعلت العراق بيئة مناسبة للممارسة هذه الظاهرة بسبب توفر مصادر الاموال غير الشرعية وطرق اضفاء الشرعية عليها من خلال الوسائل المتوفرة نتيجة عدم الاستقرار وغياب القانون , وبناءً على ذلك فأن جميع اركان عملية غسل الاموال اصبحت مرنة . [٢٣]

فالحديث عن مصادر الاموال غير المشروعة فقد كانت غاية سهلة المراد , فقد ترك التحول السياسي الفساد المالي والاداري , وغياب السلطة والقانون وتهريب الاثار والمصانع وسرقة البنوك وانتشار تجارة الممنوعات كالمخدرات وغيرها , فضلاً عن تزايد بيع العملة الاجنبية من خلال مزاد البنك المركزي التي تؤدي الى تهريب العملة الصعبة الى خارج البلاد عن طريق عمليات تجارية وهمية , جميع هذه العوامل ساعدت على تكوين وعاء للحصول على الاموال غير المشروعة , وهذا ما يحقق مصدر الاموال وهو ركن من اركان عملية غسيل الاموال .[٢٤]

اما الركن الثاني من اركان عملية غسيل الاموال وهو التعتيم على الاموال غير المشروعة هو الاخر متواجد وبصورة سلسة ايضاً , إذ ترك التحول السياسي العديد من اساليب التعتيم على الاموال غير المشروعة ومنها غياب الشفافية المصرفية , وضعف الرقابة الاقتصادية وقلة القيود الادارية في حركة الاموال وحرية تحويل وصرف العملة , فضلاً عن المشاريع الوهمية ذات التكلفة العالية التي تختلف عن تكلفتها الحقيقية , إذ عملت هذه الاثار التي تركتها عملية التحول السياسي الى تحقيق المرحلة الثانية من مراحل عمليات غسيل الاموال وجعلها عملية سهلة . [٢٥]

ولدمج هذه الاموال وفصلها عن اصولها الحقيقية وتحقيق المرحلة الثالثة والاخيرة من عمليات غسيل الاموال فقد كانت عناصرها متوفرة ايضاً , إذ ان الانفتاح على الاقتصاد

العالمي بعد انكشاف السوق العراقية من جهة , وقبول بعض الدول الاموال غير المشروعة من جهة اخرى عملت على سهولة دمج هذه الاموال في التجارة العالمية , ومع الفوضى وغياب الرقابة وضعف السلطة اصبحت تلك الاموال مفصولة تماماً عن مصادرها الاصلية [٢٦] .

وبناءً على ما سبق يمكن القول ان عملية الاحتلال الامريكي للعراق وما انتجه من عمليات تحول سياسي كان له الاثر الكبير في جعل العراق البيئة المناسبة لعمليات غسيل الاموال وخصوصاً عندما انهارت المنظومة السياسية للبلد واصبحت بمتناول الحاكم المدني الامريكي الذي جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وللحديث عن فترة انشاء الحكومة العراقية الجديدة بعد التحول السياسي الذي حدث عام ٢٠٠٣ , فنلاحظ ان عمليات غسيل الاموال تطورت وانتشرت بشكل غير مسبوق وخصوصاً بعد افتتاح الساحة العراقية للاستثمار الخارجي , واستمرت هذه الفترة الى وقتنا الحاضر , إذ ما زالت هذه الجريمة تمثل تحدياً كبيراً امام النظام المالي في العراق ولا سيما بعد الوصول حالياً الى طرق مبتكرة في ممارسات غسيل الاموال ومنها شراء الوحدات السكنية الذي كان من احدى اسباب شحة السكن في البلاد بسبب اسعارها المرتفعة , فضلاً عن ذلك فقد وصل الامر الى (مهر الزواج) فقد سجلت المحاكم العراقية مهوراً بمبالغ عالية جدا , لتحصل الزوجة على مبلغ المهر من قبل الزوج (كاش) وذلك لتبرير مصدر الاموال , إذ عدت هذه الطرق تخوفاً من صعوبة السيطرة على هذه الظاهرة [٢٧] .

وعلى الرغم من سعي الحكومات المتعاقبة والبنك المركزي العراقي العمل على الحد من ظاهرة غسيل الاموال عن طريق سن القوانين واجراءات الوعيد وتأسيس المكاتب الخاصة بذلك , الا ان الظاهرة باتت تشكل خطراً تهدد الاجيال القادمة , وكان اخر هذه الاجراءات تحركات الحكومة الحالية برئاسة السوداني باصلاح النظام الاقتصادي والمصرفي والتعهد بالتزام العراق بالمعايير الدولية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب على هامش

الاجتماع الاخير الذي عقدته منظمة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط , حيث اعتمدت المنظمة التقرير المقدم من قبل الحكومة العراقية , وهذا ما يمثل بادرة ايجابية في تعزيز سمعة البلاد وتحقيق المكاسب الاقتصادية . [٢٨]

ولم تقتصر عمليات غسيل الاموال على ما سبق وانما تركت العديد من الاثار السلبية التي هددت المجتمع والسلطة السياسية وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة , وهذا ما سنتكلم علية في المطلب القادم .

المطلب الثاني :اثآر ظاهرة غسيل الاموال في العراق

تعد جريمة غسيل الاموال من الجرائم التي تترك الاثر الواسع على اغلب قطاعات الدولة , وذلك كونها من الجرائم التابعة التي تنتج عن طريق جريمة اخرى , لذلك فإن اثارها التي تتركها واسعة ومنها :

اولاً : الاثار السياسية والامنية : ومنها

١) تراجع سمعة الحكومة الاقتصادية لدى المجتمع الدولي بسبب اشتباه الفيدرالي الامريكي بوجود عمليات لغسيل الاموال وتمويل الارهاب تتم من قبل المصارف مما يجعل المصارف العراقية في سلسة من العقوبات المالية كان اخرها في كانون الثاني من عام (٢٠٢٤) . [٢٩]

٢)زيادة الاعباء المالية التي تتحملها الحكومة على القطاع الامني بسبب تفشي الجريمة وانعدام الامن الناتج عن عمليات غسيل الاموال [٣٠] , وتشير التقارير ان الحكومة العراقية تنفق ما يقارب (٢٨٪) من الموازنة العامة مخصصة لقطاع الامن[٣١] , وهذا ما سيؤدي الى زيادة نفقات الدولة . [٣٢]

٣)تراجع جزء من ايرادات الحكومة نتيجة التهرب الضريبي بوصفة احدى اساليب غسيل الاموال ادى الى زيادة العجز في موازنة الدولة , إذ يصف المراقبون زيادة اعداد تهرب المكلفين بدفع الضرائب بعد عام (٢٠٠٣) بسبب عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية عاد سلبياً على الموازنة العامة للدولة . [٣٣]

٤)تراجع قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك كون عمليات غسيل الاموال تهدف الى تهريب العملة الى خارج البلد مما يعود ذلك على تراجع المدخرات

المحلية , مما يسبب تراجع قدرة الدولة على الانفاق على المشروعات الانتاجية مقارنتاً بمشروعات غسيل الاموال الهادفة الى المشاريع غير الانتاجية ذات الربح السريعة . [٣٤]

ثانياً : الآثار الاقتصادية : ومنها

١)انتشار السلع المغشوشة في الاسواق والتي اسهمت بشكل واسع في تراجع الصناعة الوطنية , وذلك كونها احدى اساليب غسيل الاموال , إذ عد المراقبون ان العراق يعد البيئة الخصبة لتصريف المنتجات المغشوشة , وان خسائر الاقتصاد الوطني حددت باكثر من (١٠٠) مليون دولار سنوياً . [٣٥]

٢)تقلبات اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي نتيجة اقبال غاسلي الاموال الى شراء كميات من العملة الصعبة لاتمام مراحل الغسيل , إذ ادى ذلك الى ارباك السوق والاقتصاد العراقي نتيجة التخوف من قبل التجار والمواطنين مما يؤدي الى حدوث الانكماش في السوق . [٣٦]

٣)ارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة تراكم الديون , حيث يقوم القائمين على غسيل الاموال بتهريب الاموال الى خارج الحدود البلاد مما يؤدي الى شحة المدخرات الداخلية , مما يدفع الدولة الى الاقتراض الخارجي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات , وهذا ما حدث في الاقتصاد العراقي

٤)ادت عمليات غسيل الاموال في العراق الى تغيير الرشادة الاقتصادية للمستثمرين , وكان ذلك بسبب لجوء القائمين على غسيل الاموال باللجوء الى الاستهلاك الكمالي كشراء العقارات والسلع النفيسة والدفع باتجاه نجاح تلك المشروعات , وهذا ما يدفع المستثمرين ذوي الاموال الاصيلة الى الاستثمار فيها سعياً للربح , وهذا ما يؤدي الى ما يسمى اقتصادياً (اليه المُضاعف الكنزي) وتراجع المشاريع المنتجة . [٣٧]

ثالثاً) **الاثار الاجتماعية : ومنها**

١)الاختلال في البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي , وذلك من خلال زيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء , فضلاً عن كون عمليات غسيل الاموال في العراق عملت على اثراء المجرمين بسبب الكسب غير المشروع وتراجع طبقة المفكرين والمكافحين . [٣٨]

٢)انتشار الجريمة داخل المجتمع وزعزعة الامن الناتج عن عمليات

السطو والقتل والابتزاز , وذلك بسبب سعي القائمين على عمليات غسيل الاموال لاستمرار عدم الاستقرار الامني لمواصلة غسيل الاموال مما يدفعهم ذلك الى الاستمرار في تمويل العمليات الارهابية . [٣٩]

٣)ارتفاع اسعار السلع والعقارات , إذ ادت عمليات غسيل الاموال في العراق الى ارتفاع اسعار البضائع والدور السكنية , حيث عمل ذلك على انتشار ازمات السكن في البلاد , ويعود ذلك الى كمية الاموال غير الشرعية الداخلة الى البلاد التي تنتج ارتفاع السيولة المحلية التي ينتج عنها التضخم وعدم التوازن بين السيولة والسلع.[٤٠]

٤) تراجع المبادئ والقيم الاجتماعية بسبب انتشار العادات الدخيلة على المجتمع , كانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في الاونة الاخيرة والتي ادت الى تفشي الانحراف السلوكي في المجتمع , فضلاً عن الاساليب الحديثة المستخدمة في عمليات غسيل الاموال كاستخدام مهور الزواج كأداة لغسيل الاموال . [٤١]

٥) تزايد معدلات الفقر نتيجة تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع وذلك بسبب عمليات غسيل الاموال الهادفة الى تهريب الاموال وانشاء الاستثمارات العقيمة غير القادرة على استيعاب عدد كبير من العاملين بالتزامن مع ضعف قدرة الدولة في اقامة المشروعات الانتاجية. [٤٢]

المبحث الثالث : مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق (المقومات والمعوقات)

بعد التطرق الى اهم الاسباب والاثار التي تركتها عمليات غسيل الاموال في العراق على اغلب الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية , يطرح البحث رؤية لمحاولة الحد من هذهِ الظاهرة , فضلاً عن اهم المعوقات التي تواجه محاولات الحد من هذه الظاهرة , وذلك وفق مطلبين :

المطلب الاول : معوقات مكافحة غسيل الاموال في العراق

تواجه اغلب المهتمين بمكافحة غسيل الاموال عدة معوقات تجعل عملية التخلص او التقليل من عمليات غسيل الاموال صعبة للغاية , ومن هذه المعوقات :

اولاً : انتشار الفساد المالي والاداري : يعد الفساد بشقيه المالي والاداري مصدراً من مصادر عمليات غسيل

الامـوال , فإنتشـار الفسـاد يعـد ممـولاً لعمليـات غسـيل الامـوال التـي بدئـت تتزايـد بفعـل انتشـار الفسـاد الـذي حصـد العـراق مـن خلالـه المركـز (١٥٧) عالميـاً والمركـز السـابع في الـدول العربيـة في التقريـر الـذي اعدتـه منظمـة الشـفافية العالميـة لعـام (٢٠٢٣) [٤٣] , وبهـذا يعـد الفسـاد المعـوق الاسـاسي لجهـود مكافحـة عمليـات غسـيل الامـوال في العـراق , وذلـك لصعوبـة تجفيـف مصـادر الامـوال . [٤٤]

ثانيـاً : ضعـف الرقابـة عـلى الحـدود الاداريـة والالكترونيـة للعـراق , وعـدم توفـر المسـتلزمات اللازمـة والمعـدات التكنلوجيـا التـي تسـهم في السـيطرة عـلى دخـول وخـروج الاشـخاص والمعـدات تعـد احـدى اسـباب ضعـف السـيطرة عـلى عمليـات غسـيل الامـوال في العـراق , فسـهولة دخـول وخـروج السـلع والمعـدات والامـوال عـبر الحـدود الوطنيـة يعـد مـن معـززات مراحـل غسـيل الامـوال , وبذلـك تشـكل ضعـف الحـدود مـن اهـم المعوقـات التـي تواجـه مكافحـة غسـيل الامـوال في العـراق . [٤٥]

ثالثـاً : عـدم مواكبـة القوانـين الرادعـة لحجـم الجريمـة وخصوصـاً بعدمـا بـدء القائمـين عـلى عمليـات غسـيل الامـوال باسـتخدام وسـائل انتقـال الامـوال بالصـورة الالكترونيـة لاخفـاء تفاصيـل عملياتهـم عـن السـلطات , اذ تكمـن المعوقـات في هـذه الجانـب في عـدم قابليـة القوانـين العراقيـة الخاصـة بغسـيل الامـوال باسـتيعاب كافـة صـور الجريمـة وتحديـد نوعهـا الجنـائي والاقتصـادي , وكذلـك يعـد ضعـف العقـاب الـلازم لحجـم خطـورة الجريمـة واثارهـا هـو الاخـر مـن المعوقـات التـي تسـاهم في عرقلـة عمليـة مكافحـة ظاهـرة غسـيل الامـوال في العـراق . [٤٦]

رابعـاً : معوقـات الجانـب المـصرفي بشـقيه الحكومـي والاهـلي تمثـل جـزءاً كبـيراً مـن محـاولات مكافحـة غسـيل الامـوال في العـراق , وتتمثـل هـذه المعوقـات بعـدم قيـام الوحـدات المتخصصـة في مراقبـة عمليـات غسـيل الامـوال داخـل المصـارف بعملهـا عـلى اتـم وجـه , ويعـود السـبب في ذلـك الى افتقـار موظفـي هـذه الوحـدات الى الخـبرات والـدورات اللازمـة للاكتشـاف وللتبليـغ عـن عمليـات غسـيل الامـوال , لذلـك فـإن هـذا الضعـف يشـكل عقبـة امـام جهـود مكافحـة عمليـات غسـيل الامـوال , فضـلاً عـن ذلـك

شكلت (السرية المصرفية) عقبة اخرى في التحقيق بعمليات غسيل الاموال , فقد اعطت التشريعات الحق للمصارف بعدم افشاء المعلومات عن جميع عملائهم , إذ يمكننا اضافة هذه العقبة الى العقبات الاخرى التي تقف في وجه جهود مكافحة غسيل الاموال . (٤٧)

خامساً : ضعف التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسيل الاموال , أذ توجد اكثر من (١٧) جمعية ومنظمة تهتم بمكافحة غسيل الاموال في العالم , وعند البحث في مدى تعاون العراق مع هذه المنظمات نجده ضعيفاً الى حداً ما , إذ تعمل هذه المنظمات على رصد حركة الاموال للدول الاعضاء وتأشيرها لمواطن المخاطر التي تنتاب هذه الاموال , فضلاً عن وضعها لمجموعة من المعايير للحد من الظاهرة , لذلك فإن تعاون العراق مع هكذا منظمات يعمل على رفع وتيرة الجهود لمكافحة هذه الظاهرة , فضلاً عن مراقبة الاموال الخارجة عبر الحدود ومراقبة حركتها ومعالجة مخاطرها , لذلك يعد ضعف التعاون مع هذه المنظمات من اهم المعوقات التي تنتاب جهود السلطات لمكافحة عمليات غسيل الاموال . (٤٨)

فضلاً عن ذلك فهنالك العديد من المعوقات الاخرى التي تشكل عقبة امام محاولات مكافحة عمليات غسيل الاموال ومنها عدم الاستقرار السياسي وعدم وضوح النظام المالي في العراق , وضعف الدور الرقابي للمجالس النيابة , بالاضافة الى ذلك انخراط بعض افراد المجتمع تحت دائرة الانحراف السلوكي والاخلاقي سهل على القائمين على هذه الجريمة كسب الاموال عبر وجود بيئة تنتشر فيها تجارة المخدرات وانتشار الرشوة والعناصر الارهابية , مما يعني ضعف المنظومة القيمة في المجتمع شكلت عائقاً من نوع اخر امام عمليات مكافحة غسيل الاموال , لذلك فلابد من الاشتراك في عمليات مكافحة غسيل الاموال بين السلطة والمجتمع عبر وضع مجموعة من المقومات التي سنتناولها في المطلب القادم .

المطلب الثاني : مقومات مكافحة غسيل الاموال في العراق

هنالك العديد من المقومات التي لا بد من القيام بها من قبل القائمين على عمليات مكافحة غسيل الاموال

, وذلك للحد من العقبات التي تقف امام عمليات مكافحة هذه الجريمة , ومن هذه المقومات :

اولاً : من الناحية السياسية , على السلطات العراقية المختصة بمكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب العمل على تطوير وبناء القدرات الخاصة بمكافحة غسيل الاموال , وذلك من خلال وضع وتوفير النظريات العلمية والمعرفية وتطوير قدرات الموظفين المختصين من خلال اقامة الدورات وتنمية المهارات حول المتطلبات اللازمة لمكافحة هذه الجريمة ذات الاثر السلبي على جميع قطاعات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . (٤٩)

ثانياً : تعزيز دور الجهات الرسمية المختلفة والمعنية بمكافحة الفساد وذلك من خلال تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي بصورة بعيدة عن الصراعات السياسية , اضافة الى تطوير عمل هيئة النزاهة الاتحادية , فضلاً عن بناء قدرات ديوان الرقابة المالية , وذلك للعمل على مكافحة الفساد المالي والاداري الذي بات يشكل البوابة الرئيسة والمصدر الريعي لعمليات غسيل الاموال في العراق , وبناءً على ذلك فإن العلاقة بين الفساد وغسيل الاموال هي علاقة طردية , فكلما عملت السلطات على تقويض ظاهرة الفساد المالي والاداري , كلما قلت فرص ممارسة عمليات غسيل الاموال . (٥٠)

ثالثاً : ضرورة العمل على تطوير التشريعات الخاصة بالوعيد لمرتكبي جرائم غسيل الاموال وذلك من خلال وضع التشريعات التي تتناسب مع حجم الجريمة ورفدها بقوة القانون اللازمة لنفاذها على ارض الواقع , فضلاً عن تطوير ودعم تشريعات القطاع المالي من ناحية السرية المصرفية والتحويلات الخارجية بما يناغم جهود الدولة للحد من عمليات غسيل الاموال.(٥١)

رابعاً : منح البنك المركزي العراقي دوراً في مكافحة غسيل الاموال وعدم تحديد دوره في الاطر القانونية , وذلك من خلال الزام المؤسسات المالية الاهلية والحكومية كافة باشعاره بهويات الاشخاص المتعاملين معها وخصوصاً الذين يحملون اموالاً غير طبيعية , ويكمن دور المركزي هنا في التأكد من شرعية هذه الاموال بعد ابلاغة من قبل المؤسسات المالية

بالاموال المشكوك بها , ويكون ذلك عبر دائرة تنسيق بين المؤسسات المالية المختلفة والبنك المركزي وهيئة النزاهة .[٥٢]

خامساً : اشراك اساليب الرقابة الشعبية في عمليات مكافحة غسيل الاموال في العراق , وذلك من خلال منح الدور لمنظمات المجتمع المدني والنقابات والاجهزة الحكومية والمواطنين , وذلك من خلال انشاء الهيئات التنسيقية لتبادل المعلومات والبحث عن سبل المعالجة , وذلك كون اثار ظاهرة غسيل الاموال تمس النظام العام في الدولة على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .[٥٣]

سادساً : ضرورة ابعاد السياسة المالية والتجارية عن الصراعات السياسية والطائفية , وذلك سعياً للتخلص من الاقتصاد الخفي درءاً لعمليات غسيل الاموال , وذلك بسبب لجوء القائمين على عمليات غسيل الاموال الى الاقتصاد الخفي من اجل تحقيق تطلعاتهم واهدافهم , فضلاً عن اتباع سياسات مالية بديلة للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي , وذلك لعدم استنزاف العملة الاجنبية الى خارج البلد وذلك من خلال مراقبة تحويل المعاملات المالية من والى العراق .[٥٤]

فضلاً عن ذلك فهنالك العديد من الاجراءات الاخرى التي تسهم في الحد من جريمة غسيل الاموال منها السعي وراء تخلص العراق من مخلفات الاحتلال عبر التخلص من الفئات الطفيلية الداخلة على الاقتصاد العراقي وذلك من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب , بالاضافة الى ذلك ضرورة ابعاد السياسيين في الدخول في تجارة مالية خارج حدود وظائفهم , ولا يعتبر هذا الموضوع تقييداً لحرية العمل , فهنالك العديد من الدول الديمقراطية المتبعة لهذا النظام , فضلاً عن ذلك ضرورة التخلص من البيروقراطية في المعاملات وذلك لتحقيق شفافية الموظف وقطع الطريق امام الرشاوى من التغلغل في دوائر الدولة , بالاضافة الى ذلك ضرورة العمل على تعزيز التنشئة الاجتماعية المضادة لجريمة غسيل الاموال في جميع مراحل التنشئة الاجتماعية وادواتها .

الخاتمة

في ختام البحث نود ان نشير ان ظاهرة غسيل الاموال تعد جريمة على مستوى عالمي , اذ كانت جذور هذه الجريمة كانت ظاهرة منذ القدم , الا ان تطورها كان بعد عولمة الاقتصاد وفتح السوق العالمية وحرية حركة الاموال عبر حدود الدول , اما في العراق فإن جذور هذه الظاهرة كانت موجودة قبل العام (٢٠٠٣) , الا ان تطورها حدث بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام ذاته , فقد واكب العراق مسيرة العالم التكنلوجيا وعولمة الاقتصاد وحركة الاموال عبر العالم , إذ ادى ذلك الى اتساع نطاق جريمة غسيل الاموال في العراق للحصول على شرعية الاموال , اما عند الحديث عن جهود السلطات لمكافحة هذه الجريمة فلا تزال دون المستوى المطلوب بسبب الفوضى السياسية التي تخيم على الاجواء السياسية وانتشار الفساد المالي والاداري وضعف السيطرة على المؤسسات المالية داخل البلد , فضلاً عن توفر مصادر الاموال غير المشروعة كتجارة المخدرات وغيرها , وقد تضمنت هذه الدراسة مجموعة من النتائج ومنها :

١) ان ظاهرة غسيل الاموال تطورت بإساليبها ونطاقها بعد دخول القوات الامريكية في العراق بعد العام (٢٠٠٣) , وذلك بسبب انهيار النظام في العراق وتدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية وانفتاح السوق العراقية على العالم .

٢) ساهمت الثورة التكنلوجيا والمعلوماتية في العراق في ارساء دعائم عمليات غسيل الاموال , إذ عملت على خلق البيئة المناسبة لهذه الجريمة في العراق بعد عولمة الاقتصاد وبروز مظاهر الاقتصاد الخفي .

٣) انتجت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والتوزيع الاستراضائي للمناصب في العراق ظاهرة الفساد المالي والاداري الذي تصدر قوائم الاثار السلبية في العراق , مما جعله يشكل المصدر الرئيس للاموال غير المشروعة .

٤) على الرغم من جهود الحكومات المتعاقبة العمل على مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في العراق من خلال تشكيل المكاتب الخاصة بذلك , وسن التشريعات وغيرها من الاجراءات , ولكن الواقع يشير الى عدم وجود جدوى لهذه الجهود

بسبب استمرارية هذه الظاهرة وتوسعها .

التوصيات

فضلاً عن ما سبق من المقومات , ندرج مجموعة من التوصيات الى الجهات المهتمة بمكافحة غسيل الاموال في العراق ومنها :

١) العمل على تطوير الاجهزة والمكاتب المختصة بمكافحة غسيل الاموال عبر منحها جميع الصلاحيات ومنح ادارتها لاشخاص يشهد لهم بالكفاءة والنزاهة .

٢) ضرورة العمل على تفعيل الرقابة على التحويلات المالية على مستوى جميع المحافظات في العراق , والتاكد من شرعية الاموال المحولة .

٣) العمل على تفعيل الرقابة على جميع القطاعات المستخدمة بعمليات غسيل الاموال كالعقارات والسلع الثمينة , ولا تقتصر الرقابة على القطاع المصرفي .

٤) العمل على ابرام المعاهدات والاتفاقيات مع جميع الدول للتعاون في مجال رصد حركة الاموال , وخصوصاً الدول المجاورة .

٥) العمل على تفعيل قانون الذمة المالية بصورة دورية وعلى مستوى اغلب افراد الشعب العراقي .

٦) العمل على الالتزام بالمعايير الدولية التي تعني بمكافحة ظاهرة غسيل الاموال على مستوى العالم .

الهوامش:

١- ربيعة عطا الله السعدي , دور المصارف في التصدي لظاهرة غسيل الاموال , بحث منشور , مجلة العلوم المالية والمصرفية , وزارة المالية العراقية , العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي , ٢٠٢٢ , ص ٨٣٤ .

٢- اشراق صباح وهناء عبد الحسين , الاساليب المستخدمة في غسيل الاموال وطرق معالجتها , بحث منشور , مجلة رسالة الحقوق , كلية القانون , جامعة كربلاء , العدد ٢ , ٢٠١٦ , ص ١٧٤ .

٣- برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات , دليل الامم المتحدة للتدريب على انفاذ القوانين الخاصة بالعقاقير المخدرة , وثيقة رقم ٢٠٠٩١ , المبحث الرابع , ص ٣ .

٤- المادة ٣ من قانون مكافحة غسيل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ .

٥)) عبد الله عزت بركات , ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , جامعة حسيبية بن بو علي , الجزائر , العدد ٤ , ٢٠١٥ ,ص ٥١٤ .

٦- فاضل كريعة كزاز , دور البنك المركزي في مواجهة غسيل الاموال , بحث منشور , مجلة الادارة والاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العدد ١٢٧ , ٢٠٢١ , ص ١٦٦ .

٧- المصدر نفسة , ص ١٦٧ .

٨- ريتا سيدة , تبييض الاموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات , ط ١ , المؤسسة الحديثة للكتاب , لبنان , ٢٠١٣ , ص ٨٤ .

٩- زينب شلال عكار واخرون , تشخيص ظاهرة غسيل الاموال في العراق دراسة تحليلية , بحث منشور , مجلة كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العدد ٣١ , ٢٠٢١

١٠- محمد الامين البشري , الفساد والجريمة المنظمة , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , الرياض , ٢٠٠٧ , ص ١٤ .

١١- اشراق صباح وهناء عبد الحسين , الاساليب المستخدمة في غسيل الاموال وطرق معالجتها , مصدر سبق ذكره , ص ١٧٥ .

١٢- ربيعة عطا الله السعدي , دور المصارف في التصدي لظاهرة غسيل الاموال , مصدر سبق ذكره , ص ٨٤١ .

١٣- رمزي القشري , غسل الاموال جريمة العصر , دار وائل للطباعة والنشر , عمان , ٢٠٠٢ , ص ٣٩ .

١٤- عبد الفتاح الحجازي , الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت , دار الكتب القانونية , مصر , ٢٠٠٢ , ص . ص ٩ – ١٣ .

١٥- مفيد الدليمي وثابت الحديثي , غسل الاموال في القانون الجنائي : دراسة مقارنة , دار الثقافة للنشر , عمان , ٢٠٠٦ , ص ٤٣ .

١٦- عبد العظيم حمدي , غسل الاموال في مصر والعالم , ط ١ , دار النيل للنشر , مصر , ١٩٩٧ , ص ٤٣ .

١٧- عبد العظيم حمدي , غسل الاموال

جريمة العصر البيضاء , مجلة وجهات نظر , الشركة المصرية للنشر , القاهرة , ٢٠٠٠ , ص ٤١ .
١٨- المصدر نفسه , ص ٣٩ .
١٩- سعود ذياب العتيبي , اثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال , رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , ٢٠٠٧ , ص ٩٩ .
٢٠- وحيدة جبر خلف , الجهاز المصرفي وعمليات غسيل الاموال واليات الغسيل ووسائل مكافحته , بحث منشور , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , الجامعة المستنصرية , كلية الادارة والاقتصاد , العدد ٧ , ٢٠٠٧ , ص . ص ٥-١٣ .٢١- مؤيد جبار محمد , جريمة غسل الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية : العراق انموذجاً , بحث منشور , مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية , كلية الكنوز الجامعة , العدد ٢٢ , ٢٠٢١ , ص ٣٠٥ .
٢٢- المصدر نفسه , ص ٣٠٦ .
٢٣- سلمى غازي , اثار ظاهرة غسيل الاموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها : دراسة تطبيقية , بحث منشور , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العدد ٥٥ , ٢٠١٧ , ص ٧٢ .
٢٤- زياد عبد الكريم رشيد واخرون , دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الاموال مع اشارة خاصة للعراق , تقرير منشور , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , بغداد , ٢٠١٦ , ص ٣ .
٢٥- سلمى غازي , اثار ظاهرة غسيل الاموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها : دراسة تطبيقية , مصدر سبق ذكره , ص ٧٨ .
٢٦- مؤيد جبار محمد , جريمة غسل الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية : العراق انموذجاً , مصدر سبق ذكره , ص ٣٠٧ .
٢٧- مرتضى السوداني , مخاوف من استحداث طرق احتيال جديدة لغسيل الاموال , تقرير منشور , وكالة الاناضول , ٢٠٢٣ , ص ٢ , متاح على الرابط : https:// www.alaraby.co.uk/ , تاريخ الزيارة ١٢ \ ٧ \ ٢٠٢٤ .
٢٨- حسين ناصر , تقييم مجموعة العمل المالي شهادة واعتراف عالمي بالتزام العراق ومكاسب اقتصادية كبيرة , تقرير منشور , شبكة الاعلام العراقي , متاح على الرابط : https://www.ina.iq/ , تاريخ الزيارة ٣٠ \ ٧ \ ٢٠٢٤ .
٢٩)) البنك المركزي العراقي ينشر قائمة البنوك المشمولة بالعقوبات , مقال منشور , البنك المركزي العراقي , متاح على الرابط : https://alforatnews.iq/ , تاريخ زيارة الموقع ١٣ \ ٧ \ ٢٠٢٤ .
٣٠- بلاسم جميل خلف , ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي , بحث غير منشور , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , ص ١٧ .
٣١-

٣٢- الـوزارات الأمنيـة العراقيـة.. تحديـات ارتفـاع فواتـير الإنفـاق , مقـال منشـور , وكالـة شـفق نيـوز , متـاح عـلى الرابـط : https:// shafaq.com/ , تاريـخ زيـارة الموقـع , ٨ \ ١٥ \ ٢٠٢٤ .

٣٣- عـلي عبـاس سـمير , ظاهـرة التهـرب الضريبـي في العـراق واثـاره الاقتصاديـة والاجتماعيـة وسـبل معالجتهـا (دراسـة تحليليـة) , بحـث منشـور , مجلـة كليـة المعـارف الجامعـة , كليـة المعـارف الجامعـة , العـدد ٢٩ , ٢٠١٩ , ص ٦٧٤ .

٣٤- اديـب قاسـم شـندي , ومصطفـى راشـد عـلي , ظاهـرة غسـيل الامـوال وانعكاسـاتها عـلى الاقتصـاد العراقـي , بحـث منشـور , مجلـة كليـة الادارة والاقتصـاد , جامعـة الكـوت , العـدد ١ , ٢٠١٤ , ص ١٤ .

٣٥- وفـاء غانـم , تفـشي الغـش التجـاري , تقريـر منشـور , وكالـة المـسرى الاخباريـة , متـاح عـلى الرابـط : https://almasra.iq/ , تاريـخ زيـارة الموقـع ١١ \ ٨ \ ٢٠٢٤ .

٣٦- عـلي شـندي واخـرون , ظاهـرة غسـيل الامـوال وانعكاسـاتها عـلى الاقتصـاد العراقـي , بحـث منشـور , مجلـة الكـوت للعلـوم الاقتصاديـة , جامعـة الكـوت , العـدد ١٤ , ص ٨٥ .

٣٧- المصدر نفسه , ص ١٢ .

٣٨- ايهـاب عـلي داوود , دراسـة تحليليـة للاقتصـاد غـير الرسـمي في العـراق , رسـالة ماجسـتير , كليـة الادارة والاقتصـاد , جامعـة كربـلاء , ٢٠١٠ , ص . ص ٤٩ – ٥٠ .

٣٩- المصدر نفسه , ص ٥١ .

٤٠- فيصـل غـازي فيصـل و وضـاح عايـد عبـد , الاثـار الاقتصاديـة لجريمـة غسـل الامـوال في الاقتصـاد العراقـي وسـبل معالجتهـا , بحـث منشـور , مجلـة تكريـت للعلـوم الاداريـة والاقتصاديـة , كليـة الادارة والاقتصـاد , جامعة تكريـت , العـدد ١٦ , ٢٠٢٠ , ص ٣٥٤ .

٤١-مرتـضى الـسوداني , مخـاوف مـن اسـتحداث طـرق احتيـال جديـدة لغسـيل الاموال , مصدر سبق ذكرة , ص ٣ .

٤٢- اديـب قاسـم شـندي , ومصطفـى راشـد عـلي , ظاهـرة غسـيل الامـوال وانعكاسـاتها عـلى الاقتصـاد العراقـي , مصـدر سـبق ذكـره , ص ١٥ .

٤٣- ينظـر : تقريـر منظمـة الشـفافية العالميـة السـنوي للفسـاد لعـام ٢٠٢٣ , متـاح عـلى الرابـط : https://shafaq.com/ .

٤٤- ابراهيـم عـلي محمـد عـلي , الاثـار الاقتصاديـة لجريمـة غسـيل الامـوال ودور القوانـين العقابيـة في مكافحتهـا)دراسـة مقارنـة , بحـث منشـور , مجلـة جامعـة تكريـت للعلـوم الاقتصاديـة والاداريـة , المجلـد ٩ , العـدد ٢٧ , ٢٠١٣ , ص ١٤٥ .

٤٥- المصدر نفسه , ص ١٤٦ .

٤٦)) مؤيـد جبـار محمـد , جريمـة غسـل الامـوال وتأثيرهـا عـلى التنميـة الاقتصاديـة : العـراق انموذجـاً , مصـدر سـبق ذكـره , ص ٣١٠ .

٤٧- عـلي عبـد الرضـا حمـود، مـؤشرات الحيطـة الكليـة وإمكانيـة التنبـؤ المبكـر بالأزمـات، دراسـة تطبيقيـة، حالـة العـراق، المديريـة العامـة للإحصـاء والأبحـاث، البحوث

والدراسات، البنك المركزي العراقي، ص ١٠ .

٤٨- زهير علي اكبر , مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب , بحث منشور , قسم البحوث والدراسات , البنك المركزي العراقي , ٢٠١٩ , ص . ص ٣٧ – ٤٠ .

٤٩- ينظر : الدليل الارشادي حول متطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل االارهاب المرتبطة بمهنة دلالين العقارات , تقرير تقييم القطاع العقاري في العراق , اتحاد الغرف التجارية العراقية , ٢٠٢٣ , ص ٤ .

٥٠- اسراء جمعة عبد الحسن الكعبي , اليات تعزيز ثقافة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد , بحث منشور , مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , هيئة النزاهة الوطنية , العدد ١٠ , ٢٠١٧ , ص . ص ١٤٠ – ١٤٩ .

٥١- مؤيد جبار محمد , جريمة غسل الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية : العراق انموذجاً , مصدر سبق ذكره , ص ٣١١ .

٥٢- عيادة سعيد حسين , ظاهرة غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي اسبابها وسبل معالجتها , بحث منشور , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العدد ٣٦ , ٢٠١٣ , ص ٨٧ .

٥٣- المصدر نفسه , ص ٨٨ .

٥٤- اديب قاسم شندي , ومصطفى راشد علي , ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي , مصدر سبق ذكره , ص ٣٥ .

المصادر

اولاً : القوانين

١) المادة ٣ من قانون مكافحة غسيل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ .

ثانياً : الكتب

١) رمزي القشري , غسل الاموال جريمة العصر , دار وائل للطباعة والنشر , عمان , ٢٠٠٢.

٢) ريتا سيدة , تبييض الاموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات , ط ١ , المؤسسة الحديثة للكتاب , لبنان , ٢٠١٣ .

٣) عبد العظيم حمدي , غسل الاموال جريمة العصر البيضاء , مجلة وجهات نظر , الشركة المصرية للنشر , القاهرة , ٢٠٠٠.

٤) عبد العظيم حمدي , غسل الاموال في مصر والعالم , ط ١ , دار النيل للنشر , مصر , ١٩٩٧.

٥) عبد الفتاح الحجازي , الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت , دار الكتب القانونية , مصر , ٢٠٠٢.

٦) محمد الامين البشري , الفساد والجريمة المنظمة , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , الرياض , ٢٠٠٧.

٧) مفيد الدليمي وثابت الحديثي , غسل الاموال في القانون الجنائي : دراسة مقارنة , دار الثقافة للنشر , عمان , ٢٠٠٦.

ثالثاً : المجلات والبحوث

١) ابراهيم علي محمد علي , الاثار الاقتصادية لجريمة غسيل الاموال ودور القوانين العقابية في مكافحتها)دراسة مقارنة , بحث منشور , مجلة جامعة

تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ٩ , العدد ٢٧ , ٢٠١٣.
٢) اديب قاسم شندي , ومصطفى راشد علي , ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي , بحث منشور , مجلة كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوت , العدد ١ , ٢٠١٤.
٣) اسراء جمعة عبد الحسن الكعبي , اليات تعزيز ثقافة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد , بحث منشور , مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , هيئة النزاهة الوطنية , العدد ١٠ , ٢٠١٧.
٤) اشراق صباح وهناء عبد الحسين , الاساليب المستخدمة في غسيل الاموال وطرق معالجتها , بحث منشور , مجلة رسالة الحقوق , كلية القانون , جامعة كربلاء , العدد ٢ , ٢٠١٦.
٥) بلاسم جميل خلف , ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي , بحث غير منشور , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد.
٦) ربيعة عطا الله السعدي , دور المصارف في التصدي لظاهرة غسيل الاموال , بحث منشور , مجلة العلوم المالية والمصرفية , وزارة المالية العراقية , العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي , ٢٠٢٢.
٧) زهير علي اكبر , مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب , بحث منشور , قسم البحوث والدراسات , البنك المركزي العراقي , ٢٠١٩ .
٨) زينب شلال عكار واخرون , تشخيص ظاهرة غسيل الاموال في العراق دراسة تحليلية , بحث منشور , مجلة كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العدد ٣١ , ٢٠٢١.
٩) سلمى غازي , اثار ظاهرة غسيل الاموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها : دراسة تطبيقية , بحث منشور , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العدد ٥٥ , ٢٠١٧.
١٠) عبد الله عزت بركات , ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , جامعة حسيبية بن بو علي , الجزائر , العدد ٤ , ٢٠١٥.
١١) علي شندي واخرون , ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي , بحث منشور , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية , جامعة الكوت , العدد ١٤, ٢٠٢٢ .
١٢) علي عباس سمير , ظاهرة التهرب الضريبي في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها (دراسة تحليلية) , بحث منشور , مجلة كلية المعارف الجامعة , كلية المعارف الجامعة , العدد ٢٩ , ٢٠١٩.
١٣) عيادة سعيد حسين , ظاهرة غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي اسبابها وسبل معالجتها , بحث منشور , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العدد ٣٦ , ٢٠١٣.

١٤) فاضل كريعة كزاز , دور البنك المركزي في مواجهة غسيل الاموال , بحث منشور , مجلة الادارة والاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العدد ١٢٧ , ٢٠٢١.

١٥) فيصل غازي فيصل و وضاح عايد عبد , الاثار الاقتصادية لجريمة غسل الاموال في الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، بحث منشور , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة تكريت , العدد ١٦.

١٦) مؤيد جبار محمد , جريمة غسل الاموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية : العراق انموذجاً , بحث منشور , مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية , كلية الكنوز الجامعة , العدد ٢٢ , ٢٠٢١.

١٧) وحيدة جبر خلف , الجهاز المصرفي وعمليات غسيل الاموال واليات الغسيل ووسائل مكافحته , بحث منشور , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , الجامعة المستنصرية , كلية الادارة والاقتصاد , العدد ٧ , ٢٠٠٧.

رابعاً : التقارير

١) برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات , دليل الامم المتحدة للتدريب على انفاذ القوانين الخاصة بالعقاقير المخدرة , وثيقة رقم ٢٠٠٩١ , المبحث الرابع .

٢) تقرير منظمة الشفافية العالمية السنوي للفساد لعام ٢٠٢٣ .

٣) الدليل الارشادي حول متطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المرتبطة بمهنة دلالين العقارات , تقرير تقييم القطاع العقاري في العراق , اتحاد الغرف التجارية العراقية , ٢٠٢٣.

٤) زياد عبد الكريم رشيد واخرون , دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الاموال مع اشارة خاصة للعراق , تقرير منشور , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , بغداد , ٢٠١٦.

٥) علي عبد الرضا حمود، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، دراسة تطبيقية، حالة العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البحوث والدراسات، البنك المركزي العراقي.

خامساً : الرسائل والاطاريح

١) ايهاب علي داوود , دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي في العراق , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , ٢٠١٠ .

٢) سعود ذياب العتيبي , اثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال , رسالة ماجستير , كلية الدراسات العليا , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , ٢٠٠٧.

سادساً : الانترنت

١) البنك المركزي العراقي ينشر قائمة البنوك المشمولة بالعقوبات , مقال منشور , البنك المركزي العراقي , متاح على الرابط : https://alforatnews.iq/ , تاريخ زيارة الموقع ١٣ \ ٧ \ ٢٠٢٤ .

٢) حسين ناصر , تقييم مجموعة العمل المالي شهادة واعتراف عالمي بالتزام العراق

ومكاسب اقتصادية كبيرة , تقرير منشور , شبكة الاعلام العراقي , متاح على الرابط : https://www.ina.iq/ , تاريخ الزيارة ٣٠ \ ٧ \ ٢٠٢٤ .

٣) مرتضى السوداني , مخاوف من استحداث طرق احتيال جديدة لغسيل الاموال , تقرير منشور , وكالة الاناضول , ٢٠٢٣, متاح على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/ , تاريخ الزيارة ١٢ \ ٧ \ ٢٠٢٤ .

٤) الوزارات الأمنية العراقية.. تحديات ارتفاع فواتير الإنفاق , مقال منشور , وكالة شفق نيوز , متاح على الرابط : https://shafaq.com/ , تاريخ زيارة الموقع , ٥ \ ٨ \ ٢٠٢٤ .

٥) وفاء غانم , تفشي الغش التجاري , تقرير منشور , وكالة المسرى الاخبارية , متاح على الرابط : https://almasra.iq/ , تاريخ زيارة الموقع ١ \ ٨ \ ٢٠٢٤ .

حولية المنتدى